PN-ADC-287

WEPIA

Water Efficiency and Public Information for Action

مشروع الكفاءة المائية والتوعية

AED

استطلاع رؤساء البلديات
في الأردن

إعداد:
مشروع الكفاءة المائية والتوعية
أكاديمية التطوير التربوي

تقرير

أيار ٢٠٠١

المقدمـــــــــــة

إن هذا التقرير يلخص النتائج الرئيسة لاستطلاع رؤساء البلديات والذي أجري في المحافظات الشمالية من الأردن؛ أربد وجرش وعجلون والمفرق. وقد تضمن هذا الاستطلاع (31) مقابلة مع رؤساء البلديات وتناولت هذه اللقاءات عدداً من القضايا الهامة والمتعلقة باستعمال المياه وكيفية توفيرها والمحافظة عليها. ومن هنا فإننا نركز على تفسير النتائج وإعداد التوصيات بهذا الشأن.

القسم الأول: مصادر مياه البلدية

فـــي الواقـــع إن كافـــة المســـتفتين صرحوا بأن سلطة المياه تقوم بتزويد المياه مرة واحدة في الأســـبوع خـــلال الصيف. ومن ناحية أخرى فإننا لاحظنا اختلافاً عن ذلك الوضع في الشتاء. ففـــي حيـــن أن ثلثي رؤساء البلديات الذين تمت مقابلتهم قالوا بأن سلطة المياه(WAJ) تقوم بتزويد المياه مرة في الأسبوع، إلا أن الثلث الباقي قالوا أن السلطة تقوم بتزويد المياه أكثر من ذلك وعادة ما تصل إلى مرتين في الأسبوع.

إن نسبة المعرفة لدى رؤساء البلديات بعدد مرات تزويد المياه مرتفعة ومتوافقة. وعلى العكس فإن قلة محدودة منهم يعلمون كم تبلغ كميات المياه المخصصة لبلدياتهم.

توصـــية: هـــناك حاجـــة للعمـــل بجد لجعل رؤساء البلديات يعون كميات أو حصص المياه المخصصـــة لهـــم. وبمـــا أن المياه تعد موردا هاما بالنسبة للبلديات لذا فإنه من الضروري مراقبة مصادر المياه من قبل رؤساء البلديات والمسؤولين.

إن كافـــة المســـتفتين أفادوا بأن سلطة المياه هي المسؤولة عن تقسيم و توزيع حصص المياه. حيـــث أن كافة رؤساء البلديات تقريبا رأوا بأن سلطة المياه هي المسؤولة عن توزيع حصص المـــياه للاســـتعمال المنزلـــي (الســـكني). وقلة منهم فقط رأوا بأنها مسؤولة عن تقسيم المياه لاستعمالات أخرى كالحدائق (المتنزهات) والمصانع والمباني الحكومية ومعسكرات الجيش.

ولـــم يكـــن هـــنالك توافقا في آراء المستفتين فيما إذا كان هناك سياسة مائية تحدد كيفية تقسيم الحصـــص المائـــية. فقـــد تبيـــن أن ثلثي المستفتين لا يعتقدون أن هناك أية سياسة مائية بهذا الخصوص.

توصـــية: مـــن المحـــتمل أن يـــدل عدم الاتفاق على عدم تساوي أو تكافؤ المعلومات حول السياســـة المائـــية وقـــرارات تقســـيم المـــياه وتوزيعها. ومن الضروري توضيح مثل هذه المعلومات وجعلها في متناول كافة البلديات وعلى أسس وقواعد ثابتة.

إن الغالبـــية العظمـــى مـــن رؤساء البلديات أفادوا أن هناك مصادر أخرى للمياه ضمن نطاق بلديـــاتهم. فالنصـــف تقريـــبا اشاروا إلى الآبار ، وأقل من النصف ذكروا الينابيع وجمع مياه الأمطـــار. في حين أن (2) من أصل (31) رئيس بلدية قالا بأن بلدياتهم تمتلك آبار و (5) من أصل (31) قالوا أنه يوجد في بلدياتهم آبارا خاصة مزودة بعدادات لقياس منسوب المياه .

إن رئـــيس بلدية واحد من كل اثنين أفاد بأنه يعمل عن كثب مع موظف سلطة المياه الموجود في البلدية.

توصـــية: مـــن الجدير بالاهتمام فهم السبب الذي يدعو نصف رؤساء البلديات فقط للتعاون الوثـــيق مـــع موظفـــي سلطة المياه. ومرة أخرى يتضح أن هناك عدم تكافؤ في المعلومات الصـــادرة عن سلطة المياه وتأثيرها على أنحاء مختلفة من البلد. وانه لمن الضروري زيادة هذا العدد من رؤساء البلديات الذين يعملون عن كثب مع موظف سلطة المياه.

إن رؤساء البلديات الذين تمت مقابلتهم اجمعوا في ادعائهم أن بلدياتهم لا تعيد استعمال أيا من مياهها، في حين أن رئيس بلدية واحد فقط قال بأن بلدته تقوم بحصد المياه (Water Harvesting). وعلاوة على ذلك، فإنه لا يوجد في أي من تلك بلدية وحدة لمعالجة المياه.

توصية: من الضروري جداً تطوير برامج وبنية تحتية لإعادة استعمال المياه وحصادها. وعلى وجـــه التحديد فهناك ميزات عدة للاستهلاك المنزلي و الصناعي والتي يمكن تحقيقها من خلال إعـــادة إســـتعمال المياه. هذا ومن الضروري إجراء تجزأة للاستخدامات المائية وزيادة الوعي عن كيفية استعمال المياه المعاد استعمالها وفي اي الأغراض يمكن الاستفادة منها.

القسم الثاني: استعمال المياه من قبل البلدية

إن معظـــم رؤساء البلديات لا يعلمون كم تبلغ كمية المياه المخصصة لاستعمال البلدية نفسها. وعلى أية حال فإن (13) من أصل (31) قالوا بأنها تبلغ (5%) أو أقل.

ومـــن ناحـــية أخـــرى، فإن (18) من أصل (31) قالوا بأن كمية المياه المخصصة للاستعمال السكني تبلغ (75%) إلى (99%) من مجموع المياه.

وفـــي الواقـــع فـــإن جميع رؤساء البلديات (ماعدا اثنين) ليس لديهم فكرة عن كمية المياه التي تذهب لاغراض الصناعة وكذلك هو الحال بالنسبة للمياه المخصصة للزراعة.

توصـــية: هناك قلة في المعرفة حول الاستعمالات المختلفة للمياه في القطاعات الرئيسية. وهذا يتطلب جهود كبيرة للتغلب على هذه المشكلة.

إن العينة المنتقاه لهذه الدراسة شملت بلدات من مختلف الحجوم فقد تراوحت بين أقل من (3000) إلى (350000).

إن معظم رؤساء البلديات يرون معدلاً متوسطاً للنمو السكاني (نسبة إلى الولادات) في بلداتهم. وعلـــى أيـــة حال فإن (4) يرون معدلات متسارعة أكثر من (10%) -- وهذه المواقع بحاجة ماســـة لتوفـــير المـــياه والمحافظة عليها. كما أن معظم رؤساء البلديات لا يعون معدل النمو السكاني الناجم عن الهجرة.

لقـــد تفـــاوت عدد موظفي البلديات بشكل كبير،كما هو الحال بالنسبة لحجومها .وبشكل أساسي فـــإن النصـــف تقريبا أفادوا أن لديهم أقل من (30) موظف و (6)منهم لديهم أكثر من (100) موظف.

لقــد تفاوتــت قيمة فاتورة المياه بشكل كبير لمبنى البلدية الرئيسي. فقد تباينت قيمها ولم تتخذ إطارا محددا بأن تكون قليلةمتوسطة أو كبيرة.

وأما بالنسبة لفاتورة الدورة المائية الأخيرة فإن الغالبية العظمى من المستفتين أفادوا بأن القيمة تراوحت بين (10) و(100) دينار، ونسبة كبيرة منهم بين (10) و (50).

إن غالبــية المســتفتين قالوا بأنهم يعانوا من نقص في المياه. وعلى أية حال فإن معظم هؤلاء المستفتين لا يعلمون كم يبلغ هذا النقص.

توصــية: إنــه لمن الضروري زيادة معرفة رؤساء البلديات بكميات المياه المخصصة لهم. حيث أن معلومات دقيقة وبالأمتار المكعبة تعد مفتاح لتحسين إدارة المياه.

في الواقع إن كافة رؤساء البلديات يقولون أن البلدية تستخدم الخزانات لتخزين المياه. حيث أن (6) فقــط من أصل (31) ذكروا الآبار الارتوازية. وعلاوة على ذلك فإن الغالبية ادعوا عدم وجــود مضــخات فــي تلك المباني لضخ المياه إلى كل طابق. وإضافة إلى ذلك، فإن معظم رؤســاء البلديات ليس لديهم فريقا للصيانة للقيام بالإصلاحات اللازمة في المباني. لا أحد من رؤساء البلديات لديه إسكانات موظفين.
وأخــيرا فإنــه ليس هناك رئيس بلدية واحد يقوم بتطبيق المواصفات والمقاييس المتبعة للبناء (تزويد المياه /الأدوات الصحية) والتي تختلف عن تلك المتبعة في وزارة الأشغال العامة.

ومــن جهــة أخرى، فإن (30) رئيس بلدية ادعوا بأنهم على استعداد لتطبيق (كود) تطوعي والعمــل على ترويجه بهدف جعل استخدام المياه أكثر فاعلية. وعلاوة على ذلك، فإن الغالبية العظمــى تؤمــن بضرورة مسئوليتها وبصورة شخصية عن تطبيقه. وأيضا فإن قرابة النصف ادعــوا بأن تبني مثل هذه (الكودات) يتطلب برامج توعية عامة. كما أن أكثر من النصف قالوا أنــه مــن الضروري الحصول على عروض من شركات متخصصة والتي تفي بهذا الغرض. هــذا وأن العائق الرئيسي لتطبيق مثل هذا (الكود) يبدو بأنه ماديا. وأخيرا فإن الغالبية ترى أن تبني مثل هذا (الكود) سوف يعود بالنفع على توفير المياه والمحافظة عليها.

توصية:- من الحكمة الاستفادة من هذه الآراء لتطبيق (كود) توفير المياه. حيث يمتازرئيس البلدية أنة يشغل موقعا جيداً يمكنه من دعم وترويج توفير المياه. كما أن تطبيق هذا(الكود) يتزامن مع مشاريع أخرى كالتوعية العامة حول توفير المياه وتشجيع إقامة حملات متخصصة لهذا الغرض. إن الحقيقة القائلة بأن رؤساء البلديات لا يرون أي عوائق تنظيمية رئيسة تقف أمام تأسيس مثل هذا (الكود) تشيرإلى إمكانية إدارة سياسة توفير المياه بشكل فاعل يتوافق مع اللوائح وتعليمات الحكومة الحالية.

إن معظم البلديات لديها سيارات، والنصف تقريباً لديهم أربع سيارات أو أكثر حيث أن عدد المرات التي يتم فيها غسل سيارات البلدية أقل منه للسيارات الخاصة (بناءاً على استطلاعات خاصة سابقة). ومع ذلك فإن ثلث رؤساء البلديات قالوا بأن سيارات البلدية تغسل مرة واحدة في الأسبوع على الأقل، في حين أن الغالبية العظمى من رؤساء البلديات يقومون بإرسالها إلى محطات غسيل السيارات.

توصية: من الضروري أن تكون إدارة البلدية قدوة للمواطنين. كما أنه لابد من بذل الجهود لتشجيع غسل السيارات بشكل أكبر من قبل الموظفين وباستخدام الدلو. وكما تستطيع البلدية أيضا توظيف الشباب لغسل سيارات البلدية وتشجيع إنشاء أو تأسيس مجموعات شبابية كجزء من حملة توفير المياه.

إن نصف العينة من رؤساء البلديات تقريباً لديهم حدائق ومتنزهات عامة ضمن حدود بلدياتهم وتستخدم هذه المتنزهات المياه النظيفة (الصالحة للشرب) بشكل رئيسي. في حين حالة واحدة من أصل (14) تقوم بإعادة استعمال المياه لهذا الغرض.

و من الواضح أن هناك بعض الهدر للمياه. كما أن معظم رؤساء البلديات لم يسمعوا قط عن اختيار النباتات وطرق الري الخاصة بالمناطق الجافة، ولكنهم يسعون في التعلم أكثر عن هذه الظاهرة .

توصـــية: المتنزهات والأماكن العامة لها دور هام في المجتمعات وكذلك فهي هامة بالنسبة للـــبلديات إلا أنهـــا تســـتهلك الكثير من المياه ولهذا فإن تطبيق تقنيات جديدة لزيادة الوعي باســـتعمال المـــياه بطـــريقة أكثر وعيا وعقلانية دون الحاجة لفرض ضوابط على استعمال المياه.

فـــي الحقـــيقة إن جميع رؤساء البلديات مهتمين بفاعلية استهلاك المياه في المباني البلدية من خـــلال تركيـــب أجهزة ترشيد المياه (وعلى الرغم من ذلك فإن (2) من أصل (31) فقط لديهم مـــثل هذه الأجهزة). وعلاوة على ذلك، فإن الغالبية لديهم ميزانيات لتركيب مثل هذه الأجهزة، كما أنهم يرغبون بتقديم الدعم والتدريب اللازم لفريق الصيانة.

إن معظم رؤساء البلديات لم يخبروا عن وجود مشاكل تسريب في شبكات المياه الموجودة في مبانـــي بلديـــاتهم .حيث أن (11) أخبروا عن وجود مثل هذه المشاكل، و(5)منهم زعموا بأنه ليس لديهم خطط لإصلاحها.

إن نصـــف المســـتفتين يعلمـــون كم تبلغ كمية المياه التي تضيع من الشبكة حيث أن (7) منهم ادعـــوا بـــأن نسبة الضياع تصل أكثر من (25%) أما الغالبية فلا يعلمون كم تبلغ كمية المياه الضائعة من سحب المياه من الشبكة بصورة غير شرعية.

توصـــية: إننا نرى فرصة لتحسين فاعلية توفير المياه في البلديات، كما أن هناك رغبة قوية لدى بعض رؤساء البلديات بهذا الخصوص. وعلى أية حال، ولسوء الحظ فإن هنالك قلة في المعـــرفة أيضـــا عـــن نسبة ضياع المياه. ومع هذا فإن تدعيم المعلومات حول ضياع المياه وتقديرات سحب المياه بصورة غير شرعية سيكون أمراً مفيداً.

الفصل الثالث: استعمال المياه من قبل القطاع السكاني

إن ثلثي رؤساء البلديات تقريباً يقدرون الزيادة في معدل نمو بلداتهم في السنوات الأخيرة بأكثر من (10%). حيث أن النمو الديموغرافي (السكاني) هو المحرك الرئيسي لاستهلاك المياه. وعلاوة على ذلك، فإن معظم رؤساء البلديات أجمعوا بأن المواطنين يشكون من نقص في المياه.

إن (19) رئيس بلدية من أصل (31) قالوا أنهم ليسوا بحاجة لإنشاءات جديدة لحصد مياه الأمطار ومعظمهم نسب مسئولية هذا الأمر إلى البلديات.

إن أحد أهم النتائج الملفتة للانتباه من هذا الاستطلاع هي أن الغالبية الساحقة من رؤساء البلديات ادعوا أن بلدياتهم تفتقر إلى إقامة برامج توعية عامة للمواطنين. هذا وعلى الرغم من الحقيقة بأن النصف على الأغلب "(13) من أصل (31)" لديهم ميزانية للتوعية البيئية. وأيضاً فإن (29) من أصل (31) أبدوا اهتماماً للمشاركة في حملات خاصة لتحسين الكفاية المائية ومعظمهم أبدى ترحيباً باستخدام مباني البلدية لإقامة المحاضرات والندوات.

إن رؤساء البلديات في هذه العينة يرون تنوعاً في المشاكل المتعلقة باستعمال المواطن للمياه، مع أن القضية الرئيسة بالنسبة لهم هي هدر المياه وليس المحافظة عليها.
بالإضافة إلى ما ذكر فإن معظم رؤساء البلديات يُمكن أن يقوموا بترويج أجهزة ترشيد المياه (WSD) واستخدامها في منازلهم أيضاً.

توصية: أنه لمن الضروري الأهتمام بتطوير برامج توعية والتي يمكن تفعيلها من خلال مكتب رئيس البلدية شخصيا. حيث أن رؤساء البلديات سيكونوا حقاً خير داعمين لمثل هذه الحملات.

القسم الرابع: استعمال المياه من قبل القطاع الصناعي والزراعي والتجاري

إن رئـيس بلدية واحد فقط قال أنه يوجد منطقة صناعية ضمن حدود بلديته. وفي الحقيقة، إن أكبر مباني القطاع الخاص هي مصانع البلاط والمدارس الخاصة.

يرى رؤساء البلديات تنوعاً في المؤسسات التي تستهلك معظم المياه إلا أن الانطباع العام كان بأن المدارس الخاصة هي التي تستهلك معظم المياه.

إن ثلثـي رؤسـاء البلديات صرحوا بوجود أراضي زراعية في بلدياتهم. ومعظمهم زعموا أن هـذه الأراضـي وبشـكل رئيسي مخصصة لزراعة أشجار الزيتون. وعلى الرغم من أهمية الـزراعة لعدد كبير من الناس اللذين يوظفون في هذا القطاع، إلا أن قلة من رؤساء البلديات ذكروا وجود جمعيات للمزارعين في بلداتهم.

إن أحـد النـتائج الهامـة أيضاً هو عدم وجود غرف تجارة في معظم البلدات والقرى ولكن الأغلب لديهم منظمة غير حكومية لهذا الغرض.

توصـية:- إن غـياب جمعـيات المزارعين وغرف التجارة يترتب عليه نقص في الشبكات الضرورية لترويج حملات توفير المياه. وهذا يعني بذل جهوداً أكبر من خلال رئيس البلدية.

الفصل الخامس: أسئلـــــة عامـــة

إن كافة رؤساء البلديات في هذه العينة هم من الذكور، وعلى الأغلب فإنهم من الفئات العمرية المتوســطة، وبمحصلات علمية مختلفة.والنصف تقريبا هم من حملة الشهادة الجامعية . وأكثر من النصف قد شغلوا مناصبهم لمدة سنتين على الأقل.

معظــم المســتفتين يــرون بــأن القضــايا الرئيسية هي الحد من مشكلة نقص المياه واهتراء الشــبكات وتلــوث المــياه/ وجودتها.حيث إن ثلثي المستفتين ادعوا أنه لابد أن يجتمع رؤساء الــبلديات للتباحث في تلك القضايا. كما أنهم يرون بأن المشكلة الأكثر شيوعا تدور حول نقص المياه وسوء توزيعها.

وإذا كــانوا هم بصدد مناقشة القضايا المائية في الاجتماع، فإن أكثر من النصف سوف يلقون الضــوء على مدى حاجتهم إلى تجديد أو تحسين البنية التحتية، وزيادة حصص المواطنين من المياه، وبرامج التوعية.

وأخــيرا، فإنــه لابد أن يكون هناك اتصال أو تعاون وثيقا مع وزارتي البيئة والشؤون البلدية والقروية.

توصــية: إن رؤســاء الــبلديات هــم من رجالات الحكومة المهمين والذين يتمتعون بمراكز ممــتازة تمكــنهم مــن دعم وترويج برامج توفير المياه والحفاظ عليها. وكما أنهم مهتمون بشكل كبير بالقضايا والشؤون المائية وفي التباحث مع رؤساء البلديات الآخرين في المشاكل المائية التي تواجههم وإيجاد الحلول المناسبة لها وعلى أية حال، فإنه لابد من تفعيل الجهود لزيادة التعاون والاتصال مع الوزارة.